في الحيط لو توضأ بماء اغلى بالشمس او بالنار اي مرسين او سبعين
مما يتقاطر اي يتداوى الناس به جاز الوضوء به مالم يغلب ذلك
الشيء عليه اي على الماء بان اخرجه عن رقته وكذا لو بل الخبز في الماء
ان بقيت رقته كما كانت جاز الوضوء به وان صاه الماء ثخينا قيد بقوله
بالخبز لانه لا يجوز الوضوء به في شرح مختصر القدوري لابي نصر الاقطع
اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يجد له اسم
اخر بان يسمى سويقا او نبيذا او شوربا جة او نحو ذلك فهو طاهر وطهور
اي مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن اصحابنا خلافا
في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري اذا
تغير لون الماء او طعمه او ريحه بل يتغير الاوصاف الثلثة بطل المكث
او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون
الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا بهذا الاستثناء مروي عن ابي
لكن الاصح ما ذكره في النهاية انه يجوز الوضوء به بالتغير لونه وطعمه
وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم من ان المعتبر فيه بقاء
الرقة وكذا اذا تيقن بطهوريته اي بكون الماء مطهرا او غلب
على ظنه

على ظنه انه مطهر جازت به الطهارة لان غالب الظن بمنزلة اليقين
في العمليات حتى لو وجد ماء قليلا ولم يتيقن بوقوع النجاسة
يتوضأ به ويغتسل ولا يتيمم ولهذا اذا دخل الحمام وفي حوضه
ماء قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ به ويغتسل و
لا ينتظر الماء الجاري ولا يتركه ذكر الماء الجاري ووقوع النجاسة لان
الاصل الطهارة وكذا اذا القى الماء الجاري الذي يذهب بنتنه
شيء نجس كالجيفة والخمر والبول والقذرة لا يتنجس الماء مالم يتغير
لونه او طعمه او ريحه لانها لا تستقر مع جريان الماء وروي عن محمد انه
قال اذا صبت الجنب اي دلت من الخمر في الفرات ووصل اسفل منه
ان من كان الصب بتوضأ جاز وضوءه اذا لم يتغير احد اوصافه
وكذا اذا جلس السقاء صفوفا على شط نهر ان على جنب نهر يتوضؤن
جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح خلافا لزعم انه لا يجوز وذكر الناطفي
ساقية صغيرة فيها كلب ميت لقد سد عرضها فجرى الماء عليه
لا بأس بالوضوء والشرب منه اذا لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وهو
اي هذا الحكم مروي عن ابي يوسف لما مر ان الاصل الطهارة ولا يزال

لأن الأصل في الطهارة وكان متيقنا فلا يزول بالشك